الأمم المتحدة

A/63/590–S/2008/763

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة من السيد نيكولا غروفسكي، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا، المتعلقة بالطلب المقدم إلى محكمة العدل الدولية ضد اليونان، بشأن عدم المساس بتنفيذ المادة ١١ من الاتفاق المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سلوبودان **تاسوفسكي**
السفير
الممثل الدائم

101208 101208 08-63659 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغكم أنه في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رفعت جمهورية مقدونيا إلى محكمة العدل الدولية دعوى قانونية ضد اليونان. فقد قدم طلب لحمل اليونان على الامتثال للالتزامات القانونية المترتبة عليها بموجب المادة ١١ من الاتفاق المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، التي تنص على أن تلتزم اليونان بعدم الاعتراض على طلب جمهورية مقدونيا المقدم إلى المنظمات والمؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية أو على عضويتها في هذه المنظمات، إذا ما تم ذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) (انظر A/63/552-S/2008/718). بيد أنه في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي، المعقود في بوخارست في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اعترضت اليونان على توجيه دعوة إلى بلدي للانضمام إلى الحلف، منتهكة بذلك على نحو صارخ التزاماتها بموجب الاتفاق المؤقت.

لقد قدمت جمهورية مقدونيا طلبها إلى محكمة العدل الدولية لغرض وحيد، هو حماية الاتفاق المؤقت من التعرض لمزيد من الانتهاكات. فنحن نؤمن جازمين أن احترام الاتفاق المؤقت وتنفيذه على نحو متسق يعود بالفائدة على كلا الطرفين، وأنه لا بد من التقيد بنص وروح ما تم الاتفاق عليه.

فالاتفاق المؤقت هو الإطار القانوني الوحيد والمناسب لتنظيم العلاقات الثنائية بين جمهور مقدونيا واليونان في عدة مجالات للتعاون. فبموجبه اعترفت اليونان باستقلال جمهورية مقدونيا وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا، وأقيمت بين البلدين المتجاورين علاقات دبلوماسية تم بها عمليا تطبيع العلاقات بينهما.

ومن المهم أن تحترم جميع الدول القواعد والمبادئ الدولية، فضلا عن التزاماتها بموجب الاتفاقات الثنائية والدولية. ولذا فإننا نعرب عن تقديرنا الصادق لتفهمكم وتأييدكم لقرارنا المبدئي والمشروع بالتماس العدالة والالتزام بمبادئ القانون الدولي.

وفي سياق ما ورد أعلاه أود أن أؤكد أن الخلاف على الاسم الدستوري لجمهورية مقدونيا ليس موضوع طلبنا المقدم إلى محكمة العدل الدولية. ودعوني أؤكد لكم أن جمهورية مقدونيا لا تزال ملتزمة بقوة بعملية المفاوضات مع اليونان، التي يقوم فيها مبعوثكم الشخصي ماثيو نيمتز بدور الوسيط. وإني أعتقد جازما أن الاحترام الكامل للاتفاق المؤقت سيعود بالفائدة على كلا البلدين وسيؤثر إيجابا في بلورة علاقات صداقة وحسن جوار.

(توقيع) نيكولا **غروفسكي**